الفوارق المجالية بين الجهات وتأثيراتها على بطالة الشباب في المغرب

يوسف دعي

Youssef Day

من مواليد مدينة إنزكان جنوب المغرب . حاصل على شهادة الماجستير تخصص قانون دستوري علوم سياسية, مهتم بقضايا المجتمع, مهتم بمواضيع أساسية , كالديمقراطية والتنمية, حقوق الانسان , اشكاليات العنف والتطرف العنيف . شارك في العديد من الملتقيات الوطنية والدولية . عضو فاعل في العديد من المنظمات الوطنية بالمغرب .

الملخص التنفيذي

نَسعى من خلال هذه الورقة ، لإبراز تلك العلاقة بين الرّفع من مستوى الجهة كوَحَدَة ترابية مستقلة إداريا ، والأهم مالياً وإقتصادياً ، والتّنمية الإقتصادية بمفهومها الشّامل, عبر تحوّلها الى وحدات ترابية منتجة للثروة . لذا ركزت هذه الورقة على رصد حجم التفاوتات بين هذه الوحدات الترابية وانعكاساتها ، سواء ذات التكلفة الإقتصادية المتمثلة في تعثر ريادة الأعمال ، وتركيز الإقتصاد خصوصا المقاولات الكبرى في الجهات الكبرى بالمغرب . والتكلفة الإجتماعية المتمثلة في اتّساع رُقعة الإحتقان الإجتماعي ، بفعل ارتفاع نسب البطالة وضعف فرص الشغل خصوصاً في المناطق الفقيرة ، والتي كانت محفزاً للإحتجاجات في السنوات القليلة الماضية ، حراك الريف ، وجرادة وزاكورة كمثال . وقد قدمت هذه الورقة بعض المداخيل الأساسية لتجاوز هذه الأزمة .

تقديم

في سنة 2010 ، أعطى العاهل المغربي الإنطلاقة الرّسمية لمشروع الجهوية المتقدمة . من خلال تعيينه للجنة الاستشارية حول الجهوية[1] . والتي كانت مهامها بَلورة مشروع ينتقل عبره المغرب من دولة مركزية يتم اتّخاد القرار السياسي والإقتصادي من المركز نحو المحيط ، الى دولة جهوية تنقل من خلالها صلاحيات واسعة الى هيئات منتخبة[2] . هذا المشروع أرادت منه الدولة المركزية تقْليص كاهلها السّياسي والاقتصادي ، يكون مدخلاً لإيجاد حلول ، سواء سياسيّة عبر دعم المشروع السّياسي الرسمي– الحكم الذاتي– في منطقة الصّحراء المتنازع حولها من جهة . أو اقتصادية عبر جعل الجهات وحدات اقتصادية منتجة للثّروة وحاضنة لفرص الشغل للشباب العاطل من جهة أخرى .

فقد شكّل مشروع الجهوية فرصة لتخليص التراب من الإرث التاريخي الثقافي لما قبل الإستقلال ، إذ حَصرت سلطات الحماية المراكز السياسية والإقتصادية في اتجاه الساحل الأطلسي بالمغرب ، ممّا أدى الى ظهور تفاوتات اقتصادية بين باقي مناطق المغرب ، والتي عززت من أطروحة المغرب النافع وغير النافع[3] . بعد مرور 8 سنوات على بلْورة المشروع ، لم تنهي السياسات العامة للدولة نسبة الفوارق المجالية بين الجهات ، والذي وقفت عنده مجموعة من التقارير . والتي عكستها على أرض الواقع تفاقم ظواهر اجتماعية ، أهمها ارتفاع معدلات البطالة والفقر في صفوف الشباب ، وخاصة للمنتمين للجماعات الترابية أكثر فقراً . والتي كانت سبباً لإحتقان إجتماعي ، أدى لظهور احتجاجات واسعة في مختلف المناطق النائية بالمغرب ، كان أهمها حراك الريف بالشمال ، واحتجاجات جرادة وزاكورة وسيدي إفني . فكيف يمكن جعل الجهوية بالمغرب ، محركا للتنمية الاقتصادية وحاضنة لفرص الشغل للشباب؟

تشخيص الحالة

وَقف تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي لسنة 2017 ، على حجم التفاوتات المجالية وتأثيراتها الإجتماعية . إذ حقّقت 3 جهات من أصل 12 إلى حدود سنة 2015 58,3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي, وتستأثر هذه الجهات الثلاثة وهي الدرابيضاء– سطات . الرباط سلا القنيطرة ، طنجة تطوان ، ب55% من مقاولات المغرب[4] . والذي يؤثر سلبا على النمو والتشغيل بباقي المناطق ، التي تُعاني من ضعف مواردها المالية وضيق قاعدتها الضريبية . إذ تضم التسع جهات الفقيرة بالمغرب حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي لسنة 2017 74% من مجموع السكان الفقراء . هذه المعطيات جعل منها وحدات ترابية مستهلكة للتحويلات المالية بشكل كبير وغير منتجة ومساهمة في الناتج الإجمالي ، وغير قادرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية كمشكلة البطالة في صفوف الشباب . فحسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط أكثر من ثمانية عاطلين من أصل عشرة ، ما يمثل 8 .82 في المائة ، متمركزون في ست جهات من المملكة ، سنة 2017[5] .

ظلّت هذه الجهات الثلاث الكبرى تستقبل سنوياً المئات من الشباب الباحث عن فُرص العمل, إذ بلغت نسبة التفاوتات الديمغرافية حسب الإحصاء العام للسُكنى لسنة 2014 أرقاماً مرتفعة ، إذ يقطُن 44% من المغاربة في الجهات الثلاثة الكبرى فقط ،

1) تقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية على الرابط التالي: http://www.regionalisationavancee.ma/PageAR.aspx?id=8

2) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات ادماج السياسيات القطاعية ، إحالة ذاتية رقم 22-2016 ص 83.

3) Isabelle Quinat, les intérêts économiques francais à l’origine du protoctorat et la politique économique de lyautey à l’egard , thèse 1969 Univesity lyon.

4) جهة الدرابيضاء – سطات ب 32,2 في المائة ، جهة الرباط – سلا-قنيطرة 16 في المائة ، طنجة تطوان الحسيمة 10,1 في المائة.

5) من موقع https://hadatcom.com/63642

في مجموع 12 جهة ترابية بالمغرب . ظهور ما يُسمى باقتصادات التكتّل ساهم في اتساع الفوارق بين هذه المناطق . حسب المندوبية السامية للتخطيط يحتاج المغرب الى حوالي 24 سنة لكي يتمكن من تقليص الفوارق المجالية الى مستوى النصف[6] .

في المقابل ارتفعت نسبة البطالة في صفوف الشباب منذ 2004 ، ووصلت الى 10,2% سنة 2017 ، عوض 9، 9% سنة 2016 . وهذا راجع لفشل البرامج الحكومية المعنية بتشغيل الشباب ، بالرغم من إحداث 86000 فرصة شغل سنة 2017 عوض 37000 سنة 2016 [7] . الأ أن عدد الشباب المتخرجين حديثا في ارتفاع . وحسب المندوبية السامية للتخطيط فإن نسب البطالة مرتفعة في صفوف الأشخاص ذو شواهد عليا ب 20,3 % مقابل 4,1 % للأشخاص دون شواهد[8] .

محدودية السياسات العامة لتقليص الأزمة

مَشروع الجهوية المتقدمة بالمغرب ، لم تُواكبه تدابير حكومية لتنزيله على أرض الواقع ، وخاصة المتعلقة بالمخطّطات والسياسات القطاعية الأُحادية التي تنظر للتراب بشكل واحد ، . هذه البرامج والسياسات أبانت عن فشلها في تقليص الفوارق المجالية وانعاش الإقتصاد ومناخ الأعمال على المستوى المحلي ، باعتراف الخطاب الرسمي كما جاء في خطاب العاهل المغربي إثر ترأسه للدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية 10 يوم 13 أكتوبر 2017 . والذي أقر فيه عن فشل النموذج التنموي ، وعلى ضرورة بلورة مشروع جديد يأخذ بعين الإعتبار التحولات السياسية والقانونية بالمغرب ، أهمها التنزيل الفعلي للجهوية المتقدمة .

من جهة أخرى أبانت الجهات في المغرب عن ضعف في استقطاب الإستثمارات الأجنبية وظل اقتصادها مرتبط فقط بمستخلصات الضريبية ، والتي تبقى هي الأخرى هزيلة .

الجهات المعنية بورقة السياسات

- رئاسة الحكومة ، باعتبارها الجهاز التنفيدي المخول له تفعيل توصيات السياسات عبر المراسيم التنظيمية أو القرارات الحكومية .
- وزارة التشغيل والشؤون الإجتماعية باعتبارها وزارة وصية على قطاع التشغيل وإدماج الشباب في سوق الشغل .
- المجالس الجهوية الترابية ، كمجالس تنفيدية داخل المجال الترابي ، المعني المباشر بإشكالية الورقة .
- وزارة التعليم والأكاديميات الجهوية ، والوزارة الوصية على قطاع التعليم والتكوين المهني .

التوصيات

<u>الرؤية الإصلاحية :</u>

" الجهات في المغرب ، وحدات تُرابية مستقلة ، إدارياً وماليا ً ، منتجة للثروة عبر خلق مناخ استثماري محلي ذو تنافسية ، خاضع لمبدأ المساواة والشفافية ، وحاضنة لفرص الشغل للشباب" .

<u>المبادئ الأساسية :</u>

لتحقيق هذه الرؤية الإصلاحية ، لابُد من احترام مجموعة من المبادئ والتي تستمدً قوتها ، من مرجعيات مختلفة ، أبرزها توصيات الهيئات الدولية ، الوثيقة الدستورية والقوانين التنظيمية . وقد حددنا هذه المبادئ في :

الحكامة الجيّدة ، التنافسية والحرية ، ربط المسؤولية بالمحاسبة ، الشفافية والمساواة[9] .

ركزنا خلال تقديم مقترحاتنا على ثلاثة مستويات أساسية :

- على المستوى الإقتصادي :

<u>الرؤية الإصلاحية :</u>

تَفعيل دور الجهات في تحقيق التنمية الاقتصادية كما نصت عليها المادة 28 من القانون التنظيمي 14 .111 عبر النهوض بريادة الأعمال ، وخلق مُناخ اقتصادي جهوي يجذب الإستثمارات ويساهم في الإنتاجية وخلق فرص الشغل .

<u>الإجراءات العملية :</u>

1 .الإعتماد على سياسة التحفيزات ، المتمثلة في الإعفاءات الضريبية المؤقتة ، تفويت الوعاءات العقارية لفائدة المقاولات مقابل مساهمتها في تخفيض نسب البطالة عبر عقود شراكة[10] بين الجهات والمقاولات الخاصة . وأيضاً ضمان التمييز الإيجابي للمقاولات المستثمرة في الجهات الفقيرة .

6) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشراكة مع بنك المغرب، دراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013، دجنبر 2016. الصفحة 59

7) جواب السيد وزير الشغل والادماج المهني على الأسئلة الكتابية بمجلس المستشارين، منشور على الجريدة الرسمية في نشرة مداولات المجلس برسم السنة التشريعية 2017 2018 دورة أبريل 2018، عدد 55 18 شوال 1439 الموافق ل 2 يوليو 2018 الصفحة 4672

8) من موقع وزارة الشغل والإدماج المهني: www.emploi.gov.ma

9) ظهير شريف رقم 91.11,1 صادر في 27 شعبان 1432- 29 يوليو 2011 تنفيذ نص الدستور.

10) يونس سلامي، الشراكة قطاع عام – قطاع خاص (التوجه المغربي على ضوء التجارب المقارنة)، السلسة المغربية لبحوث الإدارة والاقتصاد والمال عدد 4 الطبعة الأولى الرباط ص 65.

2 .تَبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية للمستثمرين ، وأهمها تنزيل الميثاق المتعلق بالاستثمار[11] الذي دعا له العاهل المغربي ، من خلال إعتماد نصوص قانونية تنص على تحديد أجل أقصاه شهر ، للرد على طلبات الاستثمار ، مع التأكيد على سريان الطلب بمثابة قبوله في حالة عدم الرد .

3 .تعديل مدونة الصفقات العمومية تماشيا مع الجهوية المتقدمة ، عبر إحداث صفقات عمومية جهوية ، تُفتح أمام الشركات المحلية في إطار إِحترام مبدأ الشفافية والمساواة .

4 .لتحسين مناخ الأعمال جهويا ، يجب الأخد بعين الإعتبار ضرورة العمل على تجويد البنيات التحتية ، تسويقها للمستثمرين ، وخلق اقتصادات جهوية متنوعة مرتبطة بالتنوع الإيكولوجي والطبيعي لكل منطقة . مع ضمان روح المنافسة ومحاربة البيروقراطية .

5 .البحث عن شراكات بين الجهات وباقي الفاعلين سواء الدوليين (سياسة التوأمة) أو الوطنيين .

- على المستوى المؤسساتي التدبيري :

الرؤية :

تقوية المؤسسات الجهوية وجعلها رافعة للتنمية الإقتصادية .

الإجراءات العملية :

1 .إصلاح المراكز الجهوية للإستثمار ، مع ضمان حكامة الموارد البشرية ، والاستعانة بالخبرات سواء الوطنية والدولية قصد مواكبة المبادرات الفردية للشباب ، وتسهيل المساطر والإجراءات .

2 .يجب على المشروع التنموي الجديد ، أن يراعي خصوصيات المجال المغربي المتنوع ، وأن يتم بلورة نماذج تنموية جهوية تستجيب لمتطلبات كل منطقة على حدى ، وأن تستهدف بالأساس تقليص نسبة البطالة .

- على مستوى تنمية الموارد البشرية :

الرؤية :

التعليم والتكوين المهني مندمج مع متطلبات سوق الشغل .

الإجراءات العملية :

1 .دعم التكوين المهني الجهوي ، المرتبط بخصوصيات المجال ، ونوعية الاقتصاد في كل جهة .

2 .إرساء ثقافة ريادة الأعمال للناشئة ، عبر إدراج مواد تعنى بأهمية المقاولات والمبادرات الخاصة في الإرتقاء الإجتماعي ، وإنهاء ثقافة التبعية المفرطة للفرد تجاه الدولة .

3 .عقد شراكة بين الأكاديميات الجهوية والمقاولات الكبرى والمتوسطة ، لفتح المجال أمام المتمدرسين المتفوقين ، للإستفادة من التداريب الميدانية منذ سلك الثانوي ، قصد التوجيه على الإبتكار والإحتكاك أكثر بسوق الشغل ، وخلق مجال للتنافس بين التلاميذ للإستفادة من هذه الفرصة .

4 .إعادة النظر في بعض التخصصات الجامعية ، مع ضمان إتاحة الفرصة لجميع الطلبة من الاستفادة من تكوينات مختلفة .

5 .إحداث لجنة جِهوية إستشارية ممثّلة في مجلس الجهة ، وممثلي عن وزارة التشغيل والتكوين المهني ، وزارة التعليم ، الغرفة الفلاحية ، الغرفة التجارية ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني ، قصد تنسيق العمل فيما يتعلق بمتطلبات سوق الشغل ، ونوعية التكوين الذي يتطلبه .

11) نص الخطاب على الرابط المختصر التالي: http://bit.ly/2Y6ioNJ تم الاطلاع عليه يوم 29-06-2019 على الساعة 13.

لائحة المراجع

النصوص القانونية والتقارير الرسمية :

-ظهير شريف رقم 1,11 .91 صادر في 27 شعبان 1432- 29 يوليو 2011 تنفيذ نص الدستور

-ظهير شريف رقم 83 .15 .1 صادر في 20 من رمضان 1436 ، (7 يوليوز 2015) بتنفيذ قانون التنظيمي للجهات رقم 14 .114

-نشرة مداولات المجلس برسم السنة التشريعية 2017 2018 دورة أبريل 2018 ، عدد 55 18 شوال 1439 الموافق ل 2 يوليو 2018

-المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي بشراكة مع بنك المغرب ، دراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013 ، دجنبر 2016

-تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات ادماج السياسيات القطاعية ، إحالة ذاتية رقم 2016-22

-المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي ، التقرير السنوي لسنة 2017

-تقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية

الكتب :

-يونس سلامي ، الشراكة قطاع عام – قطاع خاص (التوجه المغربي على ضوء التجارب المقارنة) ، السلسة المغربية لبحوث الإدارة والاقتصاد والمال عدد 4 الطبعة الأولى الرباط

المراجع الأجنبية :

Isabelle Quinat, les intérêts économiques francais à l'origine du protoctorat et la politique économique de lyautey à l'egard, thèse 1969 Univesity lyon

المواقع الإلكترونية :

- www.emploi.gov.ma
- https://hadatcom.com/63642
- http://www.regionalisationavancee.ma/PageAR.aspx?id=8
- /http://www.maroc.ma